ما بعد وقف إطلاق النار
 إنهاء حصار غزة

جاء وقف إطلاق النار الذي تم الاتفاق عليه بين الحكومة الإسرائيلية وحماس في 21 نوفمبر / تشرين الثاني الثاني 2012، في أعقاب التصعيد العسكري الأخير في غزة وجنوب إسرائيل، ليُمثل فرصة غير مسبوقة لإنهاء دائرة العنف التي طالت العديد من المدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين الأبرياء. وقد اتفق الطرفان، في تفاهم وقف إطلاق النار، على التفاوض حول "فتح المعايير" إلى قطاع غزة وإنهاء "تقليد حرية حركة السكان واستهداف السكان في المناطق الحدودية". لذا، فإن الاتفاق يعتبر فرصة فريدة للرفع النهائي للحصار الإسرائيلي على غزة، والتي كانت له آثار مدمرة على أرواح وحياة سكان غزة المدنيين وعلى التنمية الفلسطينية.

في مذكرة الإحاطة هذه، تضع أوكسفام توصيات عملية لتوفر حماية أفضل من العنف للمدنيين على الجانبين، ولوضع حد للعقوبات الجماعية الذي أنزل بسكان غزة (1.1 مليون نسمة)، مع أخذ الاعتبارات الأمنية في الحسبان، في الآن نفسه. تلك خطوات ضرورية نحو تحقيق سلام دائم في المنطقة وإنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة جنبا إلى جنب مع إسرائيل.
الاحتياجات الحالية في غزة

"نعم هناك حل، هذا أمر واضح، ولكن كل القضايا الأساسية بالنسبة لنا، المعيشة، الأسرة، الزراعية [عند
الحدود]، ما زالت تحتضر الظروف حولنا."

26 نوفمبر 2022

جابر قديح، مدير مكتب غزة، مركز معا التنموي، غزة.

أسفر تصاعد العنف مؤخراً في قطاع غزة وجنوب إسرائيل عن وفاة 103 مدنيين فلسطينيين و4 مدنيين
فلسطينيين على الأقل. فضلاً عن جرح أكثر من 1200 فلسطيني و24 إسرائيلي، معظمهم من المدنيين. كذلك
أصيب أكثر من 2000 مسكن و137 مدرسة بأضرار في غزة، من بينها دار حكمة تدعمها أوكسفام. يتأثر
ذلك بعد أربع سنوات فقط من عملية الهدنة المصالحة التي أسفرت عن مصرع 13 إسرائيليا، وما لا يقل عن
1440 فلسطينياً، معظمهم من المدنيين، وخسائر في البنية التحتية الفلسطينية تعادل بما يتراوح بين
659.3 مليون دولار و91.8 مليون دولار.

يمثل وقف إطلاق النار الذي تم الاتفاق عليه بين الحكومة الإسرائيلية وحماس في 21 نوفمبر / تشرين الثاني
2022 فرصة غير مسبوقة لإنهاء دورة العنف وتحقيق تحسن ملحوظ في حياة الفلسطينيين والإسرائيليين على حد
سواء.

وبينما يجري العمل على التوصل إلى الصياغة الدقيقة لبنود التفاوض الذي توصلت إليه حماس والحكومة الإسرائيلية،
ها هو مكان غزة يحتاجون، مرة أخرى، إلى مساعات دولية لدعم بيوتهم ومدارسهم وشبكات المياه، فضلاً عن
الأعمال الطرفية والنفسية الاجتماعية. (تم تشكيل إسرائيل مساعدات دولية لمساعدة مواطنيها على إصلاح بدنياتها
التحتية.) كل ذلك يضاف إلى الأثر المدمر لأكثر من خمس سنوات من الحرب الإسرائيلية لغزة. حتى قبل
التصعيد العسكري الأخير من الجانبين، كانت 44 بالمائة من الأسر الفلسطينية التي تعيش في غزة غير أمنة
غداً، وما يقرب من 50 بالمائة من الشباب عاطلين عن العمل، وأكثر من 60 بالمائة من السكان ينفقون مساعدات
إنسانية. ومنذ بدء الحصار في 2007، أغلقت نحو 40 بالمائة من الأعمال في غزة أيوبها، فضلاً عن استغفاء
 نحو ربعها عن 80 بالمائة من العاملين.

بالإضافة إلى ذلك، أضفت نحو 35 بالمائة من الأراضي الزراعية في غزة خارج نطاق الاستخدام، نتيجة
الف corrid التي فرضتها الحكومة الإسرائيلية على المنطقة المعروفة باسم "المنظمة العازلة." داخل حدود غزة.
ذلك حدث أن المنطقة العازلة من إمكانية نفاد الصيادين من عرض البحر، إذ لم يعد مسموحًا لهم بالإبحار لمسافة تزيد
عن ثلاثة أميال بحرية من خط الساحل، في مقابل ميلاً بحريًا للقيادات الأسرى وعائلاتهم. كان لكل تلك الف corrid أثار
مدمر على موارد الدراسة الاجتماعية، والبحث على مستوى الفقر، وكذلك كتب أثر خطرة على أماكن المدنيين، حيث لقي فيها
22 مدنيًا مصعرين في 2011 وأصيب 73 آخرون.

رغم الالتزامات التي أعلنتها حكومة إسرائيل بتفعيل الحصار، لم تتخط نسبة مئوية ما يدخل من بين السلع
الغذائية التي تمتاز بها إسرائيل 40% من مستوياتها قبل الحصار. هذا فضلاً عن أن أبعاد السلع الغذائية في
أسواقتها التقليدية في الضفة الغربية وإسرائيل لا يزال محدودًا. أما الصادرات فلا تتخطى أثني أو ثلاثة بالمائة
من مستوياتها قبل يونيو / حزيران 2007. وانخفضت نسبة السفر بين قطاع غزة، والضفة الغربية وإسرائيل إلى
 واحد بالمائة في معدات السفر في فبراير 2003، في حين سجلت إسرائيل، منذ 2000، 300 دخل صغير
موليني فلسطيني شهيراً من غزة إلى إسرائيل، والضفة الغربية. وصل الرقم اليوم إلى 3000 فقط من شأن ذلك
 أن يوقف التجار ويعيد العادات ويعبر النفايات إلى فرص التعليم، والمستشفيات، فضلاً عن المواقع الثقافية
والدينية. هذا فضلاً عن أن الأسعار الجغرافية بين قطاع غزة والضفة الغربية يقود أفتقار إنشاء دولة فلسطينية
قابلة للحياة جنبًا إلى جنب مع إسرائيل.

تدين منظمة أوكسفام العنف ضد المدنيين وتعزو إلى تسوية شاملة للأزمة، قائمة على القانون الدولي وحل دولتين.
وقد دعت أوكسفام العالم في غزة خلال الخمسة عشر عاماً الماضية، حيث ساعدت منظمات المجتمع المدني في
الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل على حماية المدنيين والتفاف من خلال الفقر، وتحسين موارد الربك، وزيادة
التفاوض إلى المذكرة، والعيش، والشرف الصحي، والتعليم، والرعاية الصحية."
ميخم البريج

ذكرت حكومة إسرائيل إن هدف الحصار كان عزل حمص ووقف إطلاق الصواريخ الفلسطينية على إسرائيل. كذلك ذكرت منطقة حقول الإنسان الإسبرانية، جيشا، إن الحصار جزء من "سياسة الفصل" من أجل تقسم الفلسطينيين. إن فصيل الفلسطينيين في غزة عن نظرائهم في الضفة الغربية يوشك أن يجعل الدولة مستحيل التحقق.

فحتى قبل التصعيد العسكري الأخير، اعترف خبراء عسكريين إسرائيليون، مثل الجنرال (اختياب) نانسي شاروني، رئيس مجلس السلام والأمن الإسرائيلي، بشكل حاسم بالحاجة إلى تغيير: "يجب على إسرائيل أن تتعهد بالحاجة إلى رفع الحصار عن غزة، لما يسببه في من أضرار سياسية، ولأنه لا يساعد على تقويض نظام حماس أو وقف تهريب الأسلحة إلى غزة."  

بالإضافة إلى الغادة الذي تسببت فيه الحصار للمدنيين الفلسطينيين، أثبت التصعيد في غزة في نوفمبر / تشرين الثاني أنه لم يؤدى إلى توفير حماية مناسبة للسكان على الجانبين. فحتى قبل التصعيد الأخير، شارك أرقام مكتب تسيب الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة إلى مقتل 372 فلسطيني و 4 إسرائيلي، فضلا عن إصابة 1275 فلسطيني و 24 إسرائيليا نتيجة الاشتباكات، منذ يناير / كانون الثاني 2009.

إن الغادة الذي فرضته الحكومة الإسرائيلية على غزة قد ألغى الشركات الفلسطينية إلى الألغاء التي تربط بين غزة ومصر. ف نحو 274 بالمنحة من البضائع المدنية تأتي الآن من تلك الألغاء. من شأن ما فرضته الحكومة أن يوفر بديلة اقتصادية أبدى وأكثر أمانا من الألغاء (التي يتم تهريب السلاح أيضا من خلالها)، وهو ما قد يوفر فرصا أفضل لمراقبة حركة البضائع من وإلى غزة.

هناك بعض المؤشرات على أن السياسة الإسرائيلية تجاوزة قد بدأت تغير، وهو ما يمثل فرصا غير مسبوقة أمام المجتمع الدولي حتى يساهم في الوصول أخيرا إلى إنهاء الحصار الإسرائيلي.

توقدت الحكومة الإسرائيلية، أبان مقاوضات وقف إطلاق النار الأخيرة، وللمرة الأولى، إلى تفاهم مع حماس، ووافقوا على أن تتوقف في "قطع المعاون وتسيب حركة الأفراد ونقل البضائع" بالإضافة إلى ذلك، ووافقوا على الامتناع عن "تقيد حرية حركة السكان" واستهدافهم في المناطق الحدودية. وسوف يتم التعامل مع إجراءات التنفيذ بعد 24 ساعة من بدء وقف إطلاق النار.

تشير التقارير المتداولة إلى سلسلة الإذاعات وждالات إسرائيلية من أرض الواقع إلى أن الحكومة الإسرائيلية تسمح الآن بالفعل لبعض المزارعين بالدخول إلى أراض أقرب من سياجهم الأمني مع غزة، وتسمح للصحفيين الفلسطينيين
بالإبحار لمسافات أبعد في عرض البحر. وعلى الرغم من أن تلك خطوات لمباعدة، فهناك المزيد الذي يجب القيام به. فما لم يتم بثة المبادئ والمبادئ العارضة التي أشعل عليها تفاعلاً وقف إطلاق النار وتقيقها لتحقيق الفتح للاسترخاء في غزة، مما قد ينذر بحقائق جديدة من العنف في المستقبل.

الالتزامات بإنهاء الحصار

أصدرت اللجنة الروابعية، التي تقود الأمّ المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والحكومات الأمريكية والروسية، العديد من الاتفاقيات التي تطالب بالتصعيد غير المقبول أو المشروط لحركة الناس والبضائع من وإلى غزة. كذلك وصف الرئيسي أوباما الحصار بأنه "لا يمكن أن يستمر" مؤكدًا على الحاجة للتنفر في الالتزامات الجديدة لتحقيق النمو الاقتصادي في غزة، بينما وصف وزير الخارجية البريطاني، هيج، عدم قيام الحكومة الإسرائيلية برفع الحصار بأنه "عذيب". للفJSONArray للضرورة الدينامية الحق في حماية مواطنيها، بل وعليه التزام ذلك، في حوار القانون الدولي.

أبد أن الأمم المتحدة للسلام الخضر، والأمم المتحدة، ألّحت أن حصار غزة غير مشروع، ويصل إلى مرتبتة "اللعبة الجماعية"، ويوافق التزامات دولية تقع على عاتق دول أخرى.15


آليات فتح المعايير

والأسس التي يمكن أن تقوم عليها اتفاق فتح المعايير بين إسرائيل وقطاع غزة موجودة بالفعل في اتفاقيات أوسو، التي تنص على عدم إغلاق أي مبرل إلا في حالة وقوع هجوم، وبموافقة وقائع الاستثنائي.

كذلك وافقت الحكومة الإسرائيلية على أن في حالة وقوع حادثة أمني عند أحد المعابر، يتم تحويل البضائع إلى نقاط تكسير أخرى، مما يحد من تعبير المعيقات. ومن خلال إتفاقية المعايير، قامت الحكومة الأمريكية بإنشاء ملاذات المتعة في توليد العراق،ainting أمنية ممّا تكون فيها إجراء تسليم الشحنات في شروطية، وتتيح للمواطن من غزة إلى الصحافة العربية مستقلة، دونا حائدة دافعتعين أو جرائم طويلة.13

كانت هناك أربع معايير متاحة لنقل البضائع من غزة إلى إسرائيل والضفة الغربية في 2005. أما اليوم، فمعبر كرم أبو سالم هو الوحيد الذي لا يزال مفتوحا. وقد تم تكبّر مساحة جديدة مؤخرا في معبر كرم أبو سالم، بتمويل من هولندا، لكن بلوغه عن الرقة المفرزة لا تعتبر 45 واحة يمنية، فإنه لا يكون قادرًا على الركاب، وهذا بالطلب مما إذا تم إلغاء القاعدة أو مسح لاقتصاد غزة، لا تخص فتح المعابر 16 أما معبر كارني الذي كان قادرًا على استيعاب 750 واحة يوميًا، فقد أغلقته الحكومة الإسرائيلية في 2012 17.
في اعتبارها الواقع الجديد على الأرض بعد استيلاء حماس على قطاع غزة، وذلك بأن تنص تحديدا على أن
تنعاون اتفاقيات السلم.

بوجه عام، من الواضح أنه بدون "الالتزامات والاضامات" اللازمة (2)، وبدون إجراءات بناء ثقة عملية من جانب
المجتمع الدولي، لن يكون لنا أن نتوقع تحسنا في النتائج في منغزة، بما يرتقي على ذلك من تعلقات فيما
 يتعلق بالذوق والحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة. ومع إعلان وقف إطلاق النار بين حماس والحكومة
الإسرائيلية في 21 نوفمبر / تشرين الثاني، ينبغي أن يركز المجتمع الدولي هذه الفرصة المهمة لإنهاء حصار
غزة ودفع إتفاق السلام والأمن للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

التوصيات

لضمان حدوث تحسين حقيقي في حياة الفلسطينيين والإسرائيليين، يتعين على المجتمع الدولي، وبشكل فوري، أن
يقوم بما يلي:

- الضغط على كل الأطراف حتى تلتزم بالاتفاقات والالتزامات الحالية، وبالقانون الدولي، بما في ذلك قرار
مجلس الأمن رقم 1860 (2009). ويجب أن يتعمل من المصلحة في تنفيذ اتفاقيات المفاوضات، وذلك بارسال أشخاص
تقتضي نزاعات وبرامج جيدة للتنمية الانتقادات لجميع الأطراف.
- الضغط من أجل نشر قوة تقصي دولية جديدة للمؤسسات، مهمتهم مراقبة وتأمين فتح كل المعابر، اتساقا مع
القانون الدولي.
- البناء على التعاون وقف إطلاق النار بين الحكومة الإسرائيلية وحماس، وعلى التنفيذ الذي أجز مؤخرا في
تخفيف بعض القيود، للضغط على الحكومة الإسرائيلية من أجل الإفراج الفوري لفوازير من منطقة غزارة بريا
وبحريا بالقوة المسلحة، وأن تلتزما في وسائل بديلة لحماية حدودها مع غزارة، لا تضر بالمدنيين. وبإمكان
الاتحاد الأوروبي، أو أطراف مقاتلة أخرى أن تطرح، في إطار بناء علاقات قوية (انظر ما سابق)، توفير قوة
تقتضي بحري يتم نشرها في غزارة لتبييض نافذ الصيادين إلى عرض البحر والإعداد لفتح ميناء غزة في
المستقبل.
- في إطار تدابير أسوأ لفتح كل المعابر ومساعدة على عودة الحياة الاقتصادية في غزة إلى طبيعتها، ضمان
إطعام الأسبوع للسماح بال出入 التجارية من وإلى غزة، من خلال إعادةgetitem "باركاني"
للإطعام، ومن خلال ميزة بحرية جديدة (في الوقت المناسب). ويجب أن يتمثل ذلك على
السماح بدخول الأسلحة إلى غزة عبر إسرائيل، حتى يستخدمه المدنيون في العالم الفلسطيني وكبديل للألاف. ومن
للاستثمار بين السلطة الفلسطينية، وحماس، وحكومتى مصر وإسرائيل، يمكن أيضا التوصل إلى طرق
تجارة جيدة، وذلك من خلال توافق معيار رفع. على أن أي تحرك في اتخاذ ترقية معيار رفع لا ينبغي أن
يقلل من الأحوال، من ضرورة قيام الحكومة الإسرائيلية بفتح كل المعابر الأخرى (بما في ذلك إعادة
بناء معبر "باركاني"، بما أن معظم الأسواق والسلع الزراعية تفق في إسرائيل والضحى الغربي. بالإضافة إلى ذلك،
لا ينبغي لأي داعر خاصة بفتح معبر رفع أو ترقية مراقبة أن تقوض المصالح الفلسطينية أو تزيد من عزل
غزة عن الضفة الغربية.
- إعادة تطبيق الآليات والمبادئ المفترضة في إطار تنفيذ اتفاقيات أوسلو وإتفاقية المعايير لتسيفال حريات
تنقل الأفراد عبر الأرض الفلسطينية المحتلة - بما في ذلك فتح نظام التراخيص (من خلال تطوير طرق أمور أو
شبكة حافلات، على سبيل المثال) بين الضفة الغربية وغزة. وإذا دعت الضرورة، يمكن مراقبة نظام
التراخيص من قبل طرف ثالث، كذلك يجب إعداد إتفاقية أولية قوية، وتطبيقها، وحل لشأن المآلات،
ورحلات العمل، ليقضي رغم الحكومة الإسرائيلية للتراخيص على حالات استثنائية ومرتبطة بالأمن بشكل
مشروعة.
العمل مع كل الأطراف المعنية الإقليمية لضمان وجود تغشيش مناسب للأنفاق بين مصر وغزة للقضاء على تهريب الأسلحة غير المشروعة والضغط على كل الأطراف للإحجام عن استخدام العنف وتوفير حماية أفضل للمدنيين الفلسطينيين الإسرائيليين من الهجمات الصاروخية والضربات الجوية، اتساقاً مع القانون الدولي.

فتح حوار مع كل الأطراف، بما فيها حماس، لتعديل وتطبيق اتفاقية المعابر 2005. فلا غنى عن فتح المعابر أمام المدنيين والسلع التجارية للتخفيف من وطأة الفقر واحترام حقوق الإنسان، ولذلك لا يجب أن يتوقف ذلك على إنجاز المصالحة بين فتح وحماس (رغم أهميتها الحاسمة)، أو على استئناف المفاوضات الرسمية ومفاوضات السلام بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية.


أوكسفام

أوكسفام اتحاد دولي يضم 17 منظمة تعمل معا في 92 دولة، ضمن حركة عالمية لإحداث التغيير، وبناء مستقل متعدد من طمث الفقر:

- أوكسفام أمريكا (www.oxfamamerica.org)
- أوكسفام أستراليا (www.oxfam.org.au)
- أوكسفام في بلجيكا (www.oxfamsol.be)
- أوكسفام كندا (www.oxfam.ca)
- أوكسفام فرنسا (www.oxfamfrance.org)
- أوكسفام ألمانيا (www.oxfam.de)
- أوكسفام بريطانيا (www.oxfam.org.uk)
- أوكسفام هونج كونج (www.oxfam.hk)
- أوكسفام الهند (www.oxfamindia.org)
- أوكسفام الهند (www.intermonoxfam.org)
- أوكسفام أيرلندا (www.oxfamireland.org)
- أوكسفام إيطاليا (www.oxfamitalia.org)
- أوكسفام اليابان (www.oxfam.jp)
- أوكسفام المكسيك (www.oxfammexico.org)
- أوكسفام نيوزيلندا (www.oxfam.org.nz)
- أوكسفام تونس (www.oxfamovib.nl)
- أوكسفام كييف (www.oxfam.qc.ca)

www.oxfam.org

لمزيد من المعلومات يمكنكم مكتمل كيفية زيارة موقعنا

advocacy@oxfaminternational.org

بريد إلكتروني:

Published by Oxfam GB for Oxfam International under ISBN 978-1-78077-236-3
in December 2012. Oxfam GB, Oxfam House, John Smith Drive, Cowley,
Oxford, OX4 2JY, UK.